الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/51/178
11 February 1997

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٩٦ (و) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/51/604/Add.6)]

٥١/١٧٨ - عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٨/١٨٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٤٩/١١٠ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٥٠/١٠٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ المتصلة بالاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية،

وإذ تدرك أن المجتمع الدولي، على أعلى مستوى سياسي، قد توصل إلى توافق في الآراء والتزام من أجل القضاء على الفقر من خلال إعلانات وبرامج عمل مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدت منذ عام ١٩٩٠، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة،

وإذ تُعرب عن قلقها البالغ من أن ما يزيد على ١,٣ بليون نسمة من سكان العالم، معظمهم من النساء، يعيشون في فقر مطلق، ولا سيما في البلدان النامية، وأن عدد أولئك الناس في تزايد مستمر،

وإذ ترحب بصوغ بعض البلدان النامية، على المستوى الوطني، برامج مباشرة للقضاء على الفقر،

وقد نظرت في تقريري الأمين العام بشأن الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر[١] وعن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٢]،

(١) A/51/443.

(٢) A/51/348.

وإذ تسلم بأن الاستثمار في رأس المال البشري واتباع سياسات محلية ودولية داعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هما شرطان أساسيان للقضاء على الفقر،

وإذ تلاحظ الأنشطة الرامية الى القضاء على الفقر التي اضطلعت بها البلدان ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، ومنظمات ورابطات ومؤسسات وكيانات المجتمع المدني، في إطار السنة الدولية للقضاء على الفقر، وأعمال التنفيذ والمتابعة المنسقة لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠ في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

وإذ تلاحظ أيضا الإجراء الذي سيتخذ في إطار عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)،

وإذ تشير الى قرارها ١٦١/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي قررت فيه عقد دورة استثنائية في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٣] للنظر فيما يمكن أن يتخذ من إجراءات ومبادرات أخرى، في جملة أمور، من أجل القضاء على الفقر في العالم،

وإذ تحيط علما بالاستنتاجات المتفق عليها المتعلقة بتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦[٤] بالإضافة الى نتائج دورات اللجان الفنية ذات الصلة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في عام ١٩٩٦،

١ - تعرب عن تضامنها مع الأشخاص الذين يعيشون في فقر في جميع البلدان وتؤكد من جديد أن إشباع الاحتياجات البشرية الأساسية عنصر ضروري للقضاء على الفقر، حيث أن هذه الاحتياجات مترابطة ترابطا وثيقا وتشمل التغذية والصحة والمياه والمرافق الصحية والتعليم والعمل والإسكان والمشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية؛

٢ - تعرب أيضا عن تضامنها مع من يعانون من عدم السيطرة على الموارد، بما في ذلك الأرض والمهارات والمعارف ورأس المال والاتصالات الاجتماعية، وتدعو الى اتخاذ إجراءات خاصة لتوفير الخدمات الاجتماعية الملائمة بغية تمكين الفئات الضعيفة ومن يعيشون في فقر من تحسين حياتهم، وممارسة حقوقهم، والمشاركة على نحو كامل في جميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

---

(٣) انظر A/CONF.166/9.

(٤) A/51/3 (الجزء الأول)، الفصل الثالث، الفقرة ٢؛ أنظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٣.

٣ - تقرر أن يكون موضوع عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر "القضاء على الفقر ضرورة حتمية أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية"، وتقرر أيضا اعتماد الشعار المقترح في تقرير الأمين العام شعارا للعقد[٥]؛

٤ - توصي، في سياق العمل العام المتعلق بالقضاء على الفقر، بإيلاء اهتمام خاص للصبغة المتعددة الأبعاد للفقر، وللظروف والسياسات في الإطارين الوطني والدولي التي يمكن أن تؤدي الى القضاء عليه، والتي ينبغي أن تستهدف الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لمن يعيشون في فقر، وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بما في ذلك الحق في التنمية؛

٥ - توصي أيضا بأن تعالج أسباب الفقر في سياق الاستراتيجيات القطاعية كالاستراتيجيات الخاصة بالبيئة والأمن الغذائي والسكان والهجرة والصحة والمأوى وتنمية الموارد البشرية والمياه العذبة، بما في ذلك المياه النظيفة والمرافق الصحية، والتنمية الريفية والعمالة المنتجة، وكذلك عن طريق معالجة الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة، وجميعها ينبغي أن تستهدف الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لمن يعيشون في فقر؛

٦ - تقرر أن يكون موضوعا العقد لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ هما "الفقر والبيئة والتنمية" و "الفقر وحقوق الإنسان والتنمية"، على التوالي؛ وستحدد المواضيع لسنوات العقد المتبقية كل سنتين، بدءا من عام ١٩٩٨، في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة؛

٧ - تقرر أيضا أن يكون الغرض من عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر هو تحقيق هدف القضاء على الفقر المطلق وتخفيف حدة الفقر العام بدرجة ملموسة في العالم، عن طريق اتخاذ إجراءات وطنية حاسمة والتعاون الدولي في تنفيذ جميع الاتفاقات والالتزامات والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠، تنفيذا كاملا وفعالا، فيما يتعلق بالقضاء على الفقر؛

٨ - تدعو جميع الجهات المانحة الى إيلاء أولوية عالية للقضاء على الفقر في ميزانياتها وبرامجها للمساعدة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، كما تدعو الصناديق والبرامج والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة الى دعم البلدان النامية، ولا سيما البلدان الافريقية وأقل البلدان نموا، في جهودها الرامية الى تحقيق الهدف العام المتمثل في القضاء على الفقر وتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية، عن طريق دعم الجهود الوطنية المبذولة لوضع وتنسيق وتنفيذ ورصد وتقييم استراتيجيات متكاملة للقضاء على الفقر، بما في ذلك بناء القدرات، وعن طريق دعم الجهود الرامية الى تمكين الفئات التي تعيش في فقر؛

---

(٥) A/51/443، الفقرة ٥٣ (أ) و(ب).

٩ - تؤكد أن التعاون والمساعدة الدوليين هما عنصران أساسيان لدعم جهود البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، الرامية الى تحقيق هدف القضاء على الفقر، وتؤكد في الوقت نفسه على ضرورة أن تقدم منظومة الأمم المتحدة، بناء على طلب الحكومات، مساعدات تقنية من أجل زيادة تطوير القدرة الوطنية على جمع وتحليل المعلومات، والمحافظة على تلك القدرة، ووضع مؤشرات لتحليل الفقر؛

١٠ - تطلب الى جميع الحكومات والى منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الصناديق والبرامج والوكالات ذات الصلة، تشجيع اتباع سياسة نشطة وواضحة لإدراج المنظور المتعلق بنوع الجنس في صميم أنشطتها واستخدام تحليل الفروق بين الجنسين كأداة لإدماج البعد المتعلق بنوع الجنس في تخطيط وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر؛

١١ - تشدد على أنه ينبغي، خلال العقد وما بعده، تمكين مَن يعيشون في فقر وتمكين منظماتهم، عن طريق إشراكهم إشراكا تاما في تحديد الأهداف وفي تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجيات والأنشطة والبرامج الوطنية للقضاء على الفقر وإقامة القواعد المجتمعية لضمان تمثيل هذه البرامج لأولوياتهم؛

١٢ - تشجع البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، على تعبئة الموارد المحلية والخارجية لأنشطة وبرامج القضاء على الفقر ولتيسير تنفيذها تنفيذا كاملا وفعالا؛

١٣ - توصي بأن تقوم جميع الحكومات بصياغة استراتيجيات وسياسات متكاملة للقضاء على الفقر أو تعزيز استراتيجياتها وسياساتها في هذا المجال، وتنفيذ خطط أو برامج وطنية للقضاء على الفقر، وذلك بأسلوب قائم على المشاركة، لمعالجة الأسباب الهيكلية للفقر، ويشمل ذلك اتخاذ إجراءات على الصعد المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية، وتشدد على أنه ينبغي لتلك الخطط أو البرامج أن تنشئ، داخل كل إطار وطني، استراتيجيات وأهداف وغايات ميسرة ومحددة زمنيا لتخفيف حدة الفقر العام بدرجة ملموسة والقضاء على الفقر المطلق؛

١٤ - تعترف بالحاجة إلى زيادة نصيب التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية، وبخاصة البرامج الاجتماعية الأساسية، بما يتناسب مع نطاق وحجم الأنشطة المطلوبة لتحقيق المقاصد والأهداف المبينة في الالتزام ٢ من إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية[٦]، والفصل الثاني من برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٧] والمتعلقة بالقضاء على الفقر؛

---

(٦) A/CONF.166/9، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٧) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

١٥ - تؤكد من جديد، في هذا السياق، أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تسعى في أقرب وقت ممكن الى الوفاء بهدف تخصيص النسبة المتفق عليها وهي ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة، وأن تسعى حيثما يتفق على ذلك، في حدود ذلك الهدف، إلى تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا؛

١٦ - تؤكد من جديد أيضا الاتفاق المتعلق بالالتزام المتبادل المعقود بين البلدان المتقدمة النمو المعنية والبلدان النامية الشريكة على أن يخصص، في المتوسط، ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية، على التوالي، للبرامج الاجتماعية الأساسية، وتحيط علما مع الاهتمام بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في أوسلو في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بشأن هذه المسألة؛

١٧ - ترحب بالمبادرات التي اتخذتها مؤخرا مؤسسات بريتون وودز، بما في ذلك المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والعملية الجارية على الصعيد الدولي المتعلقة بتخفيف عبء الدين، حسب الاقتضاء، للبلدان النامية، وتطلب إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، أن تنفذ تنفيذا تاما وفعالا جميع المبادرات التي من شأنها أن تسهم في إيجاد حل دائم لمشاكل الديون في البلدان النامية، وبخاصة في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، مما يدعم جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر؛

١٨ - تؤكد من جديد أنه ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، أن ينظر في اتخاذ مزيد من التدابير الرامية إلى تيسير وصول البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، إلى الأسواق الدولية لتمكينها من تنفيذ أنشطتها وبرامجها المناهضة للفقر تنفيذا كاملا وفعالا؛

١٩ - تحث المجتمع الدولي على أن يخفض، حسب الاقتضاء، نفقاته العسكرية الباهظة واستثماراته في إنتاج الأسلحة وحيازتها، بما يتسق مع متطلبات الأمن الوطني، بغية زيادة الموارد المتاحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبخاصة لبرامج القضاء على الفقر في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا؛

٢٠ - تطلب إلى جميع الدول ولا سيما البلدان المانحة، أن تسهم إسهاما ملموسا في الصندوق الاستئماني لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي أنشئ تحت سلطة الأمين العام، والذي تشمل أنشطته تقديم الدعم للأنشطة المتصلة بعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر؛

٢١ - تدعو مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل، في إطار مساهمته في العقد، الجهد الذي بدأ في عام ١٩٩٦ بالمبادرة الخاصة بالاستراتيجيات المتعلقة بالفقر، وذلك من أجل تعزيز المساعدة في وضع خطط وبرامج واستراتيجيات وطنية للقضاء على الفقر في البلدان النامية، وبخاصة في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، ويطلب إلى جميع البلدان أن تسهم في هذه المبادرة؛

٢٢ - ترحب بالنتائج المتفق عليها التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦ بشأن تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، وتدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى تنفيذها تنفيذا تاما وفعالا؛

٢٣ - تحيط علما مع الاهتمام بالمبادرة المتعلقة بالدعوة الى عقد مؤتمر قمة للائتمانات الصغيرة في مدينة واشنطن في الفترة من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ للتركيز على أهمية زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات الائتمانية الصغيرة والخدمات المالية ذات الصلة لأنشطة الأعمال الحرة والأنشطة المدرة للدخل بالنسبة لمن يعيشون في فقر، وبخاصة النساء في البلدان النامية، ويطلب إلى جميع الحكومات، وإلى منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، والأطراف الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني، إلى المشاركة بنشاط في مؤتمر القمة بحيث تسهم في توصله إلى نتائج ناجحة وتدعم وضع وتنفيذ وإدارة برامج للائتمانات الصغيرة في البلدان النامية؛

٢٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تزويد الكيان المكلف في الأمانة العامة بمهمة تعزيز أنشطة وبرامج العقد ومتابعتها على نطاق المنظومة بالموارد البشرية والمالية الكافية في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة لتمكينه من النهوض بمهامه ومسؤولياته بصورة كاملة وفعالة؛

٢٥ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يتأكد من أن التقارير التي ستعد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ١٩٩٧ التي ستعقد بغرض الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، تولي الاهتمام الواجب لقضية القضاء على الفقر؛

٢٦ - تطلب كذلك الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن التقييم العام لتنفيذ البرنامج الخاص بالاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر، مع مراعاة ما يجري إحرازه من تقدم في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، على أن يتضمن التقرير توصيات تتعلق بما يمكن اتخاذه من إجراءات ومبادرات بصدد العقد؛

٢٧ - تـُقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والخمسين بندا بعنوان "عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)".

الجلسة العامة ٨٦
١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٦